مطلقا ذكورهم واناثهم وان لم يكن هناك ولد ذكر بل انثى فالباقي بعد فرضها يستحقه الاخ مع
اخته بالاتفاق فان كانت الاخت لا يستحقها اخوها فكيف يستحقها من هو ابعد منه من
العصبات كالعم وابنه وانما الممكن العصبة الابعد مسقطا لها فيتعين تقدمها عليه لا
لامتناع مشاركته لها مع قوم الا لان الولد الذي يمنع الاخت النصف بالفرض وهذا
حق ليس معقوما فيها ان الاخت تسقط بالبنت والاتاخذ ما فضل من سهم البنت لانه قول
تفرد وهو انها ان لم يكن لها ولد وقد اجمعت الامة ان الولد الانثى كما يمنع الاخ ان يرث
من مال اخته ما فضل عن البنت او البنات وانما هو الولد الانثى يمنع ان يحجبه الاخ ميراث
اخيه كله فحالة ان كان ذكرا منع الاخ من الميراث وان كانت انثى منع الاخت ان
يفرض لها النصف ولم تمنعها ان تاخذ ما فضل عن فرضها والله اعلم وانما قول
فما بقيت الفرائض فلاولى رجل ذكر فقد قيل ان المراد بالعصبة البعيدة خاصة كبني
الاخوة والاعمام ومن هم دونهم العصبة القريب بدليل ان الباقي بعد الفروض
يشترك فيه الذكر والانثى اذا كانت العصبة قريبا كالاولاد والاخوة بالاتفاق فكذا
لكن الاخت مع البنت بالنص الدال عليه وانضافا فانه يخص منه هذه الصورة بالاتفاق
فتخص منه صورتها الاخت مع البنت بالنص وقالت طائفة آخرون المراد بقوله الحقوا
باهلها ما يستحقه ذو الفرض في الجملة سواء اخذوه بفرض او تعصيب طرا لهم للمراد
بقوله فما بقي فلاولى رجل ذكر العصبة الذي ليس له فرض بحال ودل عليه انه قد تقدم
الحديث بلفظ آخر وهو اقسموا المال بين اهل الفرائض على كتاب الله فما دخل
في ذلك كل من كان من اهل الفرائض بوجه من الوجوه وعلى هذا فما تاخذ الاخت مع
اختها او ابن عمها اذا عصبها هو داخل في هذه القسمة لانها من اهل الفرائض في
الجملة فكذلك ما تاخذ الاخت مع البنت وقالت فرقة اخرى المراد باهل الفرائض
في قوله الحقوا الفرائض باهلها وقوله افضيا الا يبر اهل الفرائض جملة سهام الله
كتابه من اهل المواريث دون ذوي الفروض والعصبات فان الاخت الوارثة فهو فرض فرضه

لهم

لهم سواء كان مقدرا وغير مقدر كما ذكر بعد ذكر الوالدين والاولاد فريضة من الله وفيهم
ذو فرض وعصبة وكما قال تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما
ترك الوالدان والاقربون مما قل منه او كثر نصيبا مفروضا وهذا يشمل العصبات وذوي
الفروض فاكد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم اقسموا الفرائض بين اهلها على كتاب الله فيشمل
قسمته بين ذوي الفروض والعصبات على ما في كتاب الله فان قسم ذلك ثم فضل عنه
شيء فيخص الفاضل باقرب الذكور من الورثة وكذلك ان لم يوجد في كتاب الله تعرض
بقسمته بين من سماه الله من الورثة فيكون حينئذ للاولى رجل ذكر فهذا الحديث
مبين لكيفية قسمة المواريث المذكورة في كتاب الله بين اهلها ومبين لقسمة ما فضل عن
المال عن تلك القسمة مما لم يصرح به القرآن من احوال تلك الورثة واقسامهم ومبين ايضا
لكيفية توريث بقية العصبات الذين لم يصرح بنصيبهم في القرآن فاذا ضم هذا الحديث
لآيات القرآن استظم في ذلك كله معرفة قسمة المواريث بين الجميع ذوي الفروض
والعصبات ولكن لنذكر حكم توريث الاولاد والوالدين كما ذكره السعدي في اواسط سورة
النساء وحكم توريث الاخوة من الابوين ومن الاب كما ذكره الله في آخر السورة ثم نذكر
فاما الاولاد فقد قال تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فهذا حكم
اجمالي في ذكورهم واناثهم الله يكون للذكر مثل حظ الانثيين ويدخل في ذلك الاولاد
واولاد البنين بالاتفاق العلماء حتى اجمع من الاولاد اخوة واخوات انثى من البنين
على هذا الوجه عند الاكثرين فلو كان هناك بنت الصلب وبنتان وكان هناك ابن ابن
مع اخته اكلم اقسمها الباقي للاثنات لدخولهم في هذا العموم هذا قول جمهور العلماء
منهم عمر وعلي وزيد وابن عباس رضي الله عنهم وذهب اليه عامة العلماء والائمة الاربعة
وذهب مسروق رضي الله عنه الى ان الباقي بعد استكمال بنات الصلب الثلثين كله
لابن الابن ولا يعصب اخته وهو قول اعلقمة وابي ثور واهل الظاهر فلا يعصب
اخته الا ان يكون لها فريضة لو انفردت عنه فحينئذ قالوا يقاسمها كما لو كان هناك بنت

Copyright © King Saud University